الأهرام

المصدر: الاهرام الاقتصادى

التاريخ : ٢٩ مايو ١٩٩٥

سياسة

دكتور عبد الملك عودة

الأولوية الأولى.. مياه النيل

● إن إطالة النظر والتفكير فى القرارات الصادرة عن الاجتماع الاخير لرؤساء الدول الاعضاء فى منظمة ايجاد ـ تكشف عن مؤشرات وعلامات لاتتعلق فقط بقضايا الحاضر، وانما هى ايضا تصورات وترتيبات نحو المستقبل القادم فى ميدان الأمن الغذائى والتنمية الزراعية وزيادة الانتفاع والاستثمار بالموارد الطبيعية والمائية فى حوض نهر النيل. والاستفسار المطروح بحثا عن إجابات هو لماذا يتصاعد الاهتمام بين هذه الدول الاعضاء فى المنظمة؟ وماهو تاثير هذا التصاعد على السياسات المائية فى الحاضر وفى المستقبل المرئى لمجموع الدول الواقعة فى حوض النيل؟

● الموضوع الأول هو ان التركيب الاجتماعى والمرجعية الفكرية للنخب المسيطرة حاليا فى أغلب دول منظمة ايجاد يختلف عن التركيب الاجتماعى والمرجعية الفكرية للنخب التى سيطرت فى هذه الدول خلال سنوات واهتمامات الحرب الباردة على المستوى العالمى والاقليمى. وتبدو مظاهر هذا الاختلاف فى اعادة ترتيب اولويات السياسة العامة وخطط التنمية واهداف التقدم الاجتماعى والاقتصادى وهذا امر يرتبط بالعمل لاشباع التطلعات الاجتماعية العامة. والتعبير عن صعود قوى اجتماعية وسياسية واثنية جديدة والتفاعل مع ارتباطات وحقائق دولية واقليمية معاصرة بعد إنتهاء الحرب الباردة، وكل هذا يتم فى اطار التصور العام لحماية الأمن القومى لكل دولة من هذه الدول، ومن هنا تراجعت أولويات وأفكار مثل التصنيع والصناعات الثقيلة والتنمية الاشتراكية وتزايدت اولويات ودعوات التنمية الزراعية وانتاج الغذاء والأمن الغذائى وتصاعد هذه الاولويات ينبع من مفهوم الاستقرار البشرى لمجموع المواطنين ومن مفهوم الأمن والاستقرار السياسى لنظام الحكم فى داخل كل دولة. والاستقرار البشرى هو المدخل لمحاربة التصحر والمجاعة وعمليات النزوح والانتقال الداخلى فى الدول أو عبر الحدود السياسية المشتركة وأسلوب هذا الاستقرار البشرى هو التحول الى الزراعة المروية وزيادة استصلاح الاراضى الزراعية مما سوف يترتب عليه مزيد من استقرار نظم الحكم واستمرار بقاء ووجود الدول والمؤسسات الاجتماعية والاجهزة الادارية والمالية والطبقات والشرائح الاجتماعية المسيطرة بوجه عام .

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

● والموضوع الثانى هو أن أولويات التنمية الزراعية والأمن الغذائى وزيادة الانتاج الزراعى للاستهلاك الداخلى ولتضييق الفجوة بين الانتاج والاستهلاك مع تقليل الاستيراد الخارجى يقود الى موضوع قضايا مياه النيل، الذى يشتمل على مجموعتين الأولى هى قضايا التدفق الحالى وحصص التوزيع السارية طبقا للاتفاقية المصرية السودانية عام ١٩٥٩ ومواقف وسياسات الدول الأخرى تجاه هذه الاتفاقية، والمجموعة الثانية هى مشروعات ومقترحات تنمية الموارد المائية وايرادات النهر فى مجالات الماء والكهرباء والمواصلات النهرية وشبكات نقل الكهرومائية والخبرات الادارية والفنية المرتبطة بذلك، وكلتا المجموعتين من القضايا تتشابك مع توقعات ومعدلات زيادة السكان والسياسات العامة لرفع مستويات المعيشة وزيادة الانتاج، وفى هذا الاطار اعلنت بعض دول الحوض مثل السودان واثيوبيا عن خطط ومشروعات لانشاء سدود وخزانات جديدة مثل سد الحمداب وسد كجياد فى السودان ومثل سد وخزان النيل الازرق وغيره فى اثيوبيا وقامت اوغندا بالحصول على تمويل من المؤسسات الدولية لتعلية سد أوين بموافقة الحكومة المصرية وهذه المشروعات والخطط تتنوع دراساتها ومخططاتها كما انها تناقش فى العديد من المؤتمرات وفى عدد من الكتب والمقالات المنشورة باللغات الاجنبية.

● اما الموضوع و الثالث فهو أنه على الرغم من التناقضات السياسية والخلافات الثنائية المتنوعة بين الدول الاعضاء فى منظمة ايجاد الا ان المحاولات والمفاوضات تجرى باستمرار لصناعة موقف موحد بين هذه الدول بشأن موضوع الامن الغذائى وزيادة الانتفاع بموارد المياه فى نهر النيل طبقا لمفهوم المدخل الوظيفى للتعاون والتكامل ووحدة المواقف والسياسات واذا نجح هذا الاتجاه فسوف يؤدى الى بناء موقف جماعى تفاوضى بدلا من المواقف والسياسات الفردية لكل من هذه الدول وهذا الموقف الجماعى هو المدخل الضرورى لبحث المشروعات والمقترحات واعادة ترتيبها فى إطار عام وتدعى جميع دول النهر بعد ذلك للتفاوض حوله، كما سوف يعرض على المؤسسات الدولية لمساندته وتمويله. والراى الراجح عندى هو ان السياسية الاثيوبية الجديدة هى التى تسعى لصناعة هذا الموقف الجماعى التفاوضى فى مجال التنمية الزراعية والامن الغذائى واعادة النظر فى قضايا ومعدلات التدفق الحالى لمياه النيل وحصص توزيع المياه وما يرتبط بها من شبكات كهرومائية فى منطقة القرن الافريقى. ولكل من الدول الاعضاء فى المنظمة مصالح وأوضاع سياسية راهنة تدعو الى قبول ومساندة فكرة الموقف الجماعى الموحد خاصة فى مجال زيادة الانتفاع بمياه النيل مع الدعوة لاعادة النظر فى توزيع الحصص المائية المقررة حاليا من ايراد النهر.

● اذا وصلت دول منظمة ايجاد الى هذا المستوى الجماعى التفاوضى فكيف سيكون تحرك وتصرف السياسة المصرية؟ اعتقد انها تفكر جديا فى الوقت الحاضر فى احتمالات المواقف والسياسات

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية